**الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية.**

***Social and Cultural Dimensions of the Participation of Algerian Women***

 ***in the Development Process.***

 **د- تريكي حسان– جامعة الطارف**

 **أ- حجام العربي – جامعة لمين دباغين سطيف2**

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية؛ فإنطلاقا من دور المرأة الهام في بناء المجتمع،  فإن الاهتمام بها وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يعتبر جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة وفقاً للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، لهذا كان من الضروري أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل. فضلا عن ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها. و عليه سنحاول في هذه المداخلة، إبراز أهمية مشاركة المرأة في العملية التنموية ؛ لاسيما في المجالات الثقافية، والاجتماعية، السياسية ، التعليمية وحتى الصحية. مع التطرق لأهم العقبات التي تقف أمام مشاركتها في التنمية.

**الكلمات المفتاحية** : المرأة ، التنمية، البعد الاجتماعي والثقافي.

**Abstract:**

 *This paper aims to highlight the social and cultural dimensions of the participation of Algerian women in the development process , proceeding from the important role of women in building society , the interest in them and their role in achieving comprehensive and sustainable development is an essential part of the development process itself, so that women, according to the traditional celebrated dictum constitute half of society, and therefore half of its production capacity , for this it was necessary to contribute to the development process on an equal footing with men. Moreover progress of any society it has become closely linked to the extent of the the progress of women in it, and their ability to participate in development in all its aspects. Therefore we will try in this communication, highlighting the importance of the participation of women in the development process; in particular in the areas of cultural, social, political, educational and even health,with mentioning the most important obstacles to their effective participation in development.*

***Key words****: women, development, social and cultural dimension*

**مقدمـــــــــــة:**

عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني وحتى الثقافي، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع، فقد شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وتعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار. فضلا عن ذلك سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري باعتباره أسمى القوانين، وبهذا تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، إضافة إلى المكاسب السابقة، هناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع وتحريرها من هيمنة الرجل بإسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

 وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن المرأة الجزائرية قد ولجت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فإتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة واتخاذ القرار. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ما تم التطرق إليه في محورين؛

**الأول**: **التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث**؛ من خلال تناول مفهوم المرأة والتنمية وأهم المقاربات التي تناولت مشاركة المرأة في التنمية.

**والمحور الثاني:**  سنتطرق فيه إلى **واقع مشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية** من خلال القراءة التحليلية للجداول الإحصائية، وكذا تناول العقبات التي تحول دون تحقيق انخراطها القوي في عمليات التنمية، وفي الأخير نسعى لتقديم رؤية استشرافية حول المشاركة المجتمعية للمرأة الجزائرية في العملية التنموية .

* **المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث**
1. **مفهوم المرأة :**

 **\*** **لغة :** جمع مفردها نساء من غير لفظها ، مؤنث الرجل([[1]](#endnote-2)) ، هذا عن المعنى اللغوي للمرأة .

و المرأة ،\* **اصطلاحا :** هي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي" ([[2]](#endnote-3)). أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها.

 غير أن هذا التعريف لم يحدد مكان عمل المرأة سواء أكان خارج البيت أو داخله.

و تعرفها **كاميليا عبد الفتاح** على أنها : " المرأة التي تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة : دور ربة المنزل ودور الموظفة.([[3]](#endnote-4))

و قد ألم هذا التعريف بأغلب جوانب المصطلح إلا انه أهمل أن لا تكون المرأة ربة منزل وتكون أحيانا عزباء وعاملة.

 و يعرفها **إبراهيم جوير** على أنها : المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة ، أي أنها امرأة متعددة الأدوار ، يتعدى نشاطها المنزل "([[4]](#endnote-5))

أما في اللغة العربية فتشير كلمة المرأة إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل أن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج. إلا أننا في هذه الورقة نستخدم مفهوم المرأة مفهوماً إجرائياً للإشارة إلى الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنه وحالته الزواجية Maigeal states . وبالتالي فإننا سوف نناقش أشكال مشاركتها في العملية التنموية.

1. **مفهوم التنمية:**

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

 لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) **التنمية** بأنها :" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العلل وأن يتعلموا ، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة ." ([[5]](#endnote-6))

 ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد."([[6]](#endnote-7))

 يمكن القول من خلال هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

 كما عرف **محمد منير حجاب** التنمية بأنها: "محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع." ([[7]](#endnote-8))

 نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من أجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك بإتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع.

 ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

 وبالنسبة **لمستويات التنمية** تميز عادة بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

**أ-المستوى الوطني:** تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

**ب-المستوى المحلي:** هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.([[8]](#endnote-9))

1. **تعريف التنمية والعوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة فيها:**

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع. ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، وتعتبر المرأة جزءاً من هذا الكل، ويتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فإن دور المرأة في التنمية ينبغي أن لا ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل يتعداها إلى جميع المجالات ومنها دورها في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي([[9]](#endnote-10)).

وتلعب العديد من العوامل في حجم مشاركة المرأة في جوانب التنمية المختلفة، وترتبط هذه العوامل بعدة **أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية** باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد.

1. **المقاربة السوسيولوجية لمشاركة المرأة في العملية التنموية :**

غالبا ما تمت مقاربة أسباب تحقيق التنمية على عملية النمو الاقتصادي ، ومشاركة المرأة في العملية التنموية، ولهذا يرى معظم الخبراء وعلماء الاجتماع؛ بأنه لا بد أن تشمل ضرورة إحداث تغير ثقافي عام وتغيرات في البناء الاجتماعي القائم ،

ومنه فالمقاربات التي تخص المرأة في علاقتها بالتنمية هي: مقاربة **"المرأة في التنمية"**ومقاربة **"المرأة والتنمية"** ثم **"الجندر و التنمية"** . فمنذ سنة 1975 بدأ الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور النساء ومشاركتهن في التنمية. جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية، ولقد تطور فهم هذه المشاركة منذ ذلك الوقت، وتطورت معه المقاربات. لكن سنركز على مدخلين فقط؛ المرأة في التنمية والمرأة والتنمية. لأهميتهما مع مداخلتنا هذه.

فمدخل **"المرأة في التنمية"** (Women in Development ) «  WID » الذي ينطلق من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المتخصصين في مجال التنمية، وأنها مبعدة عن عمليات التنمية وأن هذا الإبعاد يؤثر سلباً على التنمية نفسها([[10]](#endnote-11)).

إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. ويركز منهج "**المرأة في التنمية"** على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع "المرأة في التنمية" مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحلّلون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

فمقاربة **"المرأة في التنمية"** ركزت على النساء دون النظر إلى سياق محيطهن. ومن هنا فإن محاولة تغيير وضع مجموعة من النساء دون النظر إلى تأثير هذا التغيير على الرجال في حياتهن يجعل من الإستراتيجية غير فاعلة. إضافة إلى ذلك، يخفي التركيز على النساء إشكالاً آخر من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة **"المرأة"** ، كما تنشط النساء أيضاً في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان ولسن بالضرورة مستعدات لمشاطرة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال.

أما المدخل الآخر فهو **المرأة والتنمية**  ( Women and Development) « WAD » فقد أتى نتيجة للتعديلات التي طرأت على الأدوار أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ويقوم هذا المبدأ على فكرة أولية تتمثل في أن المرأة مدمجة سابقاً في عملية التنمية لكن إدماجها ليس متساوياً. إنّ هذا المنهج (WAD) يقوم أساساً على أن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، ويعتمد أيضا على جعل خطط التنمية أكثر عدالة([[11]](#endnote-12)).

* **المحور الثاني : واقع مشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**

**أولا - مظاهر تطور المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري:**

عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع التي سنتناولها فيما يلي:

**1 - تطور الوضع التعليمي للمرأة:** أولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال عناية كبيرة للتعليم، منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإلزاميته في المراحل الدراسية الأولى. وقد أثمرت هذه السياسة بارتفاع قياسي في معدل التمدرس، وانخفاض معدل الأمية وانتشار واسع للتعليم في جميع مناطق الوطن. وقد أعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد، المطاعم، النقل المدرسي والمنح المدرسية. كما سمحت الاستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من التلاميذ، خاصة في الأرياف والمناطق النائية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التمدرس بشكل ملحوظ مثلما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم(01): تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة ( 6- 14 سنة) خلال الفترة (1966-2008):**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **ذكـــــــــور (%)** | **إنـــــــــاث (%)** | **النسبة الإجمالية (%)** |
| 1966 | 56.80 | 39.60 | 47.20 |
| 1977 | 80.80 | 59.60 | 70.40 |
| 1987 | 87.75 | 71.56 | 79.86 |
| 1998 | 85.28 | 80.73 | 83.05 |
| 2002 (\*) | 92.02 | 88.40 | 90.25 |
| 2006(\*) | 96.10 | 94.06 | 95.10 |
| 2008(\*\*) | 96,43 | 94,31 | 95,39 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مختلف التعددات ،

(\*)- ONS: Enquête MICS3 /2006 ONS(\*\*)

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (01) إلى تطور ملحوظ في تعليم البنات، حيثانتقلت نسبة التمدرس من 39.60% سنة 1966 لتصل إلى 94.06% سنة 2006. ويشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية، ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها. حيث يؤكد مصطفى زايد في هذا الإطار "أن مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزاميته في التعليم الابتدائي كفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية”([[12]](#endnote-13)).من جهة أخرى تشهد ظاهرة تفوق الإناث على الذكور في التعليم تصاعدا مستمرا عام بعد عام، حيث شملت الظاهرة الآن كل الأطوار الدراسية، بما فيها الابتدائي والجامعي، وهو ما تؤكده الإحصائيات الواردة في الجدول الآتي:

**جدول رقم (02): نسبة البنات في التعليم الثانوي والجامعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوات** | **2000** | **2003** | **2005** | **2015(**[[13]](#footnote-2)**)** |
| **تعليم ثانوي** | التلاميذ المسجلون | 975862 | 1095730 | 1123123 | 853780 |
| نسبة البنات (%) | 56.15 | 56.73 | 57.72 | 58,48 |
| **تعليم جامعي** | الطلبة المسجلون في التدرج | 466084 | 589993 | 721833 | / |
| نسبة البنات (%) | 52.6 | 55.0 | 57.5 | / |

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

**2 - تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة:** سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس **مبدأ المساواة** في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري بإعتباره أسمى القوانين، وقد تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، وهو ما يتجلى فيما يلي:

* + **الدستور:** لقد كرس الدستور الجزائري المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من مواده، وذلك في الحقوق والواجبات، في التعليم والعمل، وفي تقلد المهام والوظائف، كما تضمن التعديل الدستوري الأخيرإضافة مادة تؤكد على سعي الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وإنبثق عنه إعتماد نظام الحصص (الكوطا) بالنسبة للمرأة في جميع الاستحقاقات الوطنية على جميع المستويات. ويشكل ذلك تطورا ملحوظا ومكسبا كبيرا بالنسبة للمرأة الجزائرية، خاصة وأن الدستور هو أعلى مرتبة من جميع القوانين، حيث يفرض مبدأ دستورية القوانين، مطابقة وعدم تعارض جميع التشريعات الوطنية مع أحكامه.
	+ **قانون الأسرة:** لقد حققت المرأة الجزائرية مكاسبا كبيرة وتدعم مركزها وتعززت مكانتها داخل الأسرة، على إثر تعديل قانون الأسرة الجزائري، من خلال الأمر رقم 05 -02 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984، وذلك 27 فيفري 2005. و تتمثل أهم التعديلات التي جاء بها لصالح المرأة في([[14]](#endnote-14)):
* توحيد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة بتسعة عشرة (19) سنة (المادة 7)
* إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط، منها الرضا المسبق للزوجة السابقة، وكذا ترخيص رئيس المحكمة الذي يتولى التأكد من حصول التراضي، وكذا أهلية الزوج وقدرته على ضمان العدل وإستفاء الشروط الضرورية للحياة الزوجية (المادة 08).
* استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين (المادة 36).
* حق الزوجين أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يرى أنها ضرورية (المادة 19 ).
* إلزام الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأبنائه القصر الذين تسند حضانتهم لأمهم أو تقديم بدل الإيجار (المادة 72).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الأسرة عموما يحتوي على الكثير من الأحكام والتدابير، التي تعزز وضعية المرأة؛ كحق إختيار الزوج، التمتع بالذمة المالية المستقلة، طلب التطليق والخلع، حقها في الميراث وفي التصرف في ممتلكاتها([[15]](#endnote-15)).

* **قانون الجنسية:** لقد جاء قانون الجنسية المعدل سنة 2005، ليضيف مكاسبا أخرى للمرأة الجزائرية ويكرس مساواتها مع الرجال ويدعم مكانتها الاجتماعية، وتتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية لصالح المرأة في([[16]](#endnote-16)):

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم، حيث تنص المادة 6 من القانون على: ”يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري **وأم جزائرية** ”.

- منح إمتياز الحصول على الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية (المادة 9 مكرر).

فضلا عن ذلك، تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة إستراتيجية وطنية للإدماج وترقية المرأة، صادقت عليها الحكومة سنة 2008، وتم التركيز في هذه الإستراتيجية على تشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية مع خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والعائلية. وتتكفل مختلف القطاعات الوزارية حاليا بتطبيق المخطط التنفيذي للإستراتيجية تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وإضافة إلى المكاسب السابقة، فهناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة وتحريرها من هيمنة الرجل بإسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

**ثانيا - تطور عمل المرأة وتوسع مشاركتها في الحياة الاجتماعية العامة في الجزائر:**

إنتهج النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة عقلانية([[17]](#endnote-17)). وعلى اثر ذلك سعت الدولة لترقية المرأة وتحسين وضعها وإزالة كل العقبات التي حالت دون وصولها إلى المراتب التي تستحقها في مختلف المجالات، وهذا انطلاقا من أن الاهتمام بوضعية المرأة يشكل إحدى مؤشرات الحداثة في أي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن مجتمع حديث أو عصري، ما لم تتمتع فيه المرأة بمكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتتحقق فيه مكانتها الإنسانية. فمجتمع في اتجاه التحديث هو مجتمع يولي أهمية كبرى لوضعية المرأة من أجل إدماجها في عملية التنمية، من حيث التعليم وتوفير سبل الرعاية الاجتماعية ودعم مشاركتها في المجتمع على كافة المستويات([[18]](#endnote-18)).

وكنتيجة لذلك، شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وهذا يشكل انعكاسا طبيعيا لتطور وضعها التعليمي، فقد تعزز وجود المرأة في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار، وهو ما تعكسه المعطيات الإحصائية والمؤشرات التالية:

* **الوظيف العمومي:** بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 607 160امرأة أي بنسبة 31,8% من العدد الإجمالي.
* **التربية والتعليم:** يعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي إستقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات 53% من مجموع هيئة التدريس . إضافة إلى ذلك يمثل تمدرس الفتيات نسبة 49,27 % (في الابتدائي والمتوسط والثانوي). ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62 % من النساء.
* **قطاع الصحة:**يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة65%.حيث بلغت نسبة النساء (54%) من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و73% في الصيدلة.
* **قطاع القضاء**:بلغ عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004، أما حاليا فقد عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة 41,41 % من العدد الإجمالي . أما مناصب المسؤولية فقد تقلدت المرأة منصب رئيس مجلس الدولة (01)، ورئاسة مجلس قضائي (02) إضافة إلى 29 منصب رئيسة محكمة. كما دخلت المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال دون غيرهم، فحسب إحصائيات 1999 بلغ عدد النساء في منصب محضر قضائي 84 إمرأة بنسبة 9 %، في منصب محافظ بيع بالمزاد العلني 11 إمرأة وفي منصب ترجمان رسمي 82 إمرأة بنسبة 54 %([[19]](#endnote-19)).
* **المجال العسكري:** إنخرط في المجال العسكري عدد كبير من النساء، خاصة في المجال الصحة العسكرية، الإدارة والدرك الوطني. وتقلدت رتبا عليا في المؤسسة العسكرية كان أعلاها **رتبة جنرال** وهي سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة.
* **مجال الأمن الوطني:** لقد تعزز عدد النساء في مجال الأمن الوطني، فبعد توقف توظيف النساء لفترة طويلة بعدما إنطلق في بداية السبعينات، تم من جديد فتح المجال لهن، من خلال توظيف سنوي في مختلف الرتب، وقد بلغ عدد الشرطيات 9700 شرطية سنة 2011 من بينهن 7300 عونات للأمن العمومي و369 حافظة للأمن العمومي، فيما بلغ عدد مفتشات الشرطة 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، و129 محافظة شرطة و 22 عميدة شرطة، كما توجد 5 نساء في رتبة عميد أول للشرطة([[20]](#endnote-20)).
* **المجال السياسي:** لقد حققت المرأة الجزائرية عددا من المكتسبات على الصعيد السياسي، حيث تكرست مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، ومنذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أحدث تعديلات جوهرية في القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفولة، ففي عام 2008 أقر في التعديل الدستوري مبدأ ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وتم بموجب هذا المبدأ تعديل قانون الانتخابات، الذي أقر تمثيلا نسبيا للمرأة في المجالس المنتخبة بـ 30%. وسمح ذلك ببلوغ عدد كبير من النساء مقاعد البرلمان، حيث تشغل النساء145 مقعدا في البرلمان من أصل 462 مقعدا، بنسبة 31.6%، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة 7% في البرلمان السابق. وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 بالمائة، ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.2 بالمائة والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 بالمائة، ثم موريتانيا في المرتبة 55 بنسبة 22.1 بالمائة. كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69.([[21]](#endnote-21)) والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني:

جدول رقم (03 ) يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني([[22]](#endnote-22))

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **Législatures التشريع** | **2002-1997** | **2011-2007** | **2017-2012** |
| عدد الرجال النوابعدد النساء النواب | 37613 | 35930 | 243145 |
| عدد المقاعد الإجمالي | 389 | 389 | 462 |
| نسبة النساء (%) | 3,34 | 7,71 | 31,6 |

كما ترشحت المرأة لأول مرة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 ممثلة في رئيسة حزب العمال "لويزة حنون”.

أما فيما يتعلق بالمسؤوليات السياسية: يوجد حاليا نساء في منصب وزير في الحكومة، في منصب والي، أمينات عامات للولايات، مفتشات عامات للولايات، رئيسة دائرة ...

* **المجال الاقتصادي:**حسب مؤشرات إحصائية :(.وبلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 بـ % 17,6 من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ10.788.000 . (وكانت تقدر هذه النسبة بـ % 5 سنة 1977 و% 8,1 سنة 1987)([[23]](#endnote-23)).

من خلال ما تقدم، يتضح لنا جليا أن المرأة الجزائرية إقتحمت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فإتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة وإتخاذ القرار، وهو ما يعكس تطور مكانتها الإجتماعية وتحسن ملحوظ في وضعها الإجتماعي. ونستنتج من خلال التغيرات التي تم رصدها في عالم المرأة في مجال التعليم والعمل وكذا المنظومة القانونية، **أن الفعل التحديثي للدولة** استطاع أن يحقق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خارج المنزل بفعل ديمقراطية التعليم وإلزاميته، قوانين العمل، الانتخابات، الجنسية... وكذا داخل المنزل بفعل قوانين الأحوال الشخصية، وكل ذلك له انعكاسات على التغير القيمي لجهة المساواة**.**

**ثالثا – عقبات المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:**

هناك مجموعة من المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية وفعالة للمرأة الجزائرية في التنمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إن مشاركة المرأة الجزائرية في عملية التنمية، بقيت ضعيفة، نتيجة تجذر **بعض التقاليد والأفكار** داخل المجتمع الجزائري، والتي تحصر عمل المرأة داخل البيت، وكذا سيادة نظرة الشك والريبة والحرمان تجاه المرأة، بإعتبارها حاملة للشرف ومسؤولة على المحافظة عليه. فمن جهة التقاليد والأعراف الاجتماعية واستجابة لنظرة محافظة، يتم التحكم في حريتها وكيانها والتضييق عليها، حفاظا على شرف العائلة. إضافة إلى ذلك تشكل قيم الذكورة موروثا ثقافيا كامنا داخل نسيج البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، "حيث ظلت الأنوثة في البيئة الجزائرية عنوانا على الضعف، إذ أضحى مفهوم "الولية" يوحي إلى تلك الأنثى التي لها على الرجال حق الرعاية والأخذ باليد. كما بقيت كلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى الآن كلمة فوقية، ومازال الجزائري يجد في مفهوم الرجلة دغدغة مثيرة في نفسيته"([[24]](#endnote-24)). وفي هذا الإطار تحاول الأفكار الذكورية التقليدية إبعاد المرأة وتقزيم دورها في المجتمع.
2. إن سعي السلطة لترقية المرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، ليس الهدف منه تحقيق مشاركة فعالة قي التنمية، بقدر ما هو تنفيذا لإلتزاماتها الدولية - التي تقتضي تطبيق الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - وإرضاءًا للحركة الجمعوية النسائية والمجتمع الدولي، فبالرغم من انضمام الجزائر للعديد من الاتفاقيات الدولية ومصادقتها على العديد من التوصيات والاتفاقيات العالمية المتعلقة بتمكين المرأة، إلا انه لم يتم تفعيل كل البنود على ارض الواقع،فالبرامج الرامية لإدماج المرأة [في](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A9+%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7+%D9%81%D9%8A+%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86&button=&gsearch=2) عملية التنمية لم تؤدي إلى إشراكها فعليا وعلى نطاق واسع [في](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A9+%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7+%D9%81%D9%8A+%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86&button=&gsearch=2) جميع مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبذلك أصبح حضور المرأة أقرب منه **للزينة والديكور**.

وبالتالي تم إفراغ حرية المرأة من مضمونها التحرري التقدمي، وتحويلها إلى مجرد شعارات توظف لتجميل السلطة، وإضفاء ملامح حداثية- شكلية- فالدعوات لتمكين النساء من ممارسة "حقوقهن" في المشاركة السياسية، ليست إلا مجرد دعوات شكلية، فالنساء اللاتي يتم إيصالهن إلى المؤسسات سياسية أو تشريعية لا يتعدى الجانب الصوري، فلا يساهمن بشكل فعلي في عمليات صناعة القرار وتوجيهه، وعليه فإن دور المرأة "كفاعل" للتحديث وكقوة مشاركة في التغيير هو شبه منعدم، بالرغم من أن التنمية الحقيقية وعملية تحديث للبنى الاجتماعية والسياسية لا تتحقق إلا بمشاركة المرأة، التي تشكل 50% من المجتمع([[25]](#endnote-25)).

1. أصبحت قضايا المرأة في الجزائر من المسائل التي تطرح نفسها بقوة، لتتحول مع الوقت إلى مسألة حساسة وشائكة نتيجة بروز صراع سياسي قوي بين الاتجاه المحافظ والتقليدي والاتجاه العلماني التحرري حول إشكالية تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل، حيث احتل هذا الموضوع حيزا هاما من النقاش والجدال، وأدى إلى ظهور استقطاب سياسي حاد متمركز حول قضايا المرأة - التي تدخل في صلب المشروع الحضاري المجتمع- فالتوظيف السياسي للمسائل المتعلقة بالمرأة حال دون وجود طرح سليم ومعالجة رصينة لها بعيدا عن روح التعصب والتحزب والاختلافات الإيديولوجية.

**رابعا - التحديات القائمة أمام المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:**

لقد أصبحت المرأة الجزائرية شريكا للرجل في دفع عجلة التنميــة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفضل تواجدها في شتى مواقع العمل والإنتاج والإبداع والخدمة وفي دوائر اتخاذ القرار. إلا أنها تواجه تحديات صعبة، لا بد من تجاوزها حتى تكون في مستوى الدور المنتظر منها في عملية التنمية، هذه التحديات تتمثل في:

**1-** إذا ما تأملنا أوضاع المرأة العاملة في الجزائر، نلاحظ وجود العديد من الشواهد الواقعية،التي تؤكد على وجود توجه نحو تغليب **البعد الحقوقي على البعد الإلتزامي**، ففي حالات عديدة نجد المرأة تطالب بمزيد من الحقوق، وفي نفس الوقت تحاول التهرب من أداء الواجبات والالتزامات بحجة نوعها الاجتماعي، وهو ما يتنافى والمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومن أبرز هذه الشواهد:

* رفض العديد من الصيادلة الالتزام بالمناوبة الليلية، بحجة أن أكثر من 80 % من مستخدمي القطاع، هم من النساء، وهو المشكل الذي طرحته النقابة الوطنية للصيادلة الخواص على الوزارة الوصية من أجل تأجيل العمل الليلي واقتصار المناوبة على أيام العطل والأعياد، مستندة في ذلك إلى قانون العمل الذي لا يجبر المرأة على العمل خلال الفترات الليلية، ويترتب على هذا الإخلال بالواجب، المساس بمصالح المرضى، ومن ثمّة بروز مشاكل صحية كبيرة في حالات الضرورة القصوى.
* اختلال التغطية الصحية بالعديد من ولايات الجنوب، وحدوث عجز كبير في تخصّصات عديدة، نتيجة بروز إشكالية الخدمة المدنية والعمل بولايات الجنوب بسبب رفض عدد كبير من الإطارات الطبية النسوية التنقل إلى الولايات الداخلية والجنوبية للعمل هناك، في إطار الخدمة المدنية. وقد أصبح هذا الأمر مطروح بحدة في السنوات الأخير خاصة، إذا علمنا بأن أكثر من 80 % من ممارسي الصحة من النساء.
* تشير العديد من الدراسات، إلى أن فئة العاملات في العديد من المؤسسات لا يرغبن في متابعة تربصات والمشاركة في الندوات والملتقيات التي تنظم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهن، وذلك ﻹلتزامات ﺃسرية وأسباب عائلية. مما يؤثر سلبا على مستوى تأهيل وكفاءة العديد من هن، انطلاقا من كون الهدف النهائي للتكوين هو الوصول لتحسين قدرات الفرد ومهاراته، وبالتالي رفع قدرته على التحكم أكثر في العمل.
* وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002، والذي اعتبر نقص تمكين المرأة من أحد أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية، والتي هي بحاجة لكل طاقاتها البشرية. ويعكس الواقع أن وضع المرأة العربية العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة ([[26]](#endnote-26)).
* هناك توجه لدى النساء العاملات في العديد من القطاعات، لاسيما الأجهزة النظامية، للاستفادة أكثر من الامتيازات المهنية، وتجنب قدر الإمكان الاكراهات والالتزامات المهنية التي تفرضها المهنة، كالتحويلات خارج ولاية الإقامة، العمل الليلي، والمشاركة في المهام الخطيرة،الأمر الذي يخل بالموازنة بين الحقوق والواجبات، ويكرس المساواة مع الرجل إلا في جهة الحقوق.

**2 -** إن المبالغة والارتجالية في التوجه نحو تمكين المرأة استجابة للضغوط الممارسة من طرف الحركة النسائية المطالبة بتحسين وضعية المرأة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة ويولد انزعاج وعدوانية لدى الرجال، ففي حالات عديدة نجد فئات من النساء يرتفعن في السلم والمكانة الاجتماعية إلى القمة وبسرعة فائقة دون وجود قاعدة موضوعية تبرر ذلك، مما قد يؤدي إلى تراجع قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة والامتياز....إلخ، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية. ومثال على ذلك، نظام الكوطا الذي يهدف لرفع تمثيلية المرأة في المجال السياسي، حيث ترتب عن تطبيقه،إلتحاق عدد كبير من النساء اللواتي يفتقدن للكفاءة والخبرة السياسية بالبرلمان الجزائري إلى درجة أنه أصبح يلقب من طرف الصحافة الوطنية بـبرلمان ''الحفافات''.

**3 -** إن الإفراط في المساواة بين الرجال والنساء والاندفاع نحو تعزيز حقوق المرأة تحت ضغط الحركات النسوية، قد تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات تهدم قيما وتركيبات اجتماعية مهمة جدا كالأسرة على غرار قانون تجريم العنف ضد المرأة الذي يراه البعض مخالفا للشريعة الإسلامية ومنافيا لقيم المجتمع الجزائري.

**4 -**تواجه العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي في الجزائر وضعا حرجا، حيث أصبحت عرضة أكثر للاستغلال، عمالة بلا حقوق، تشتغل بأبسط الأجور، ويجري تجميعها في الأعمال المتدنية المهارات (عاملات نظافة، نادلات..)، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا تتمتع العاملات بأدنى الحقوق من تأمين وضمان إجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين رب العمل والعاملة، إذ تنتشر على نطاق واسع في هذا القطاع مظاهر الاستغلال والتحرش في أبشع صوره.

**خامسا – الرؤية الاستشرافية لمشاركة المرأة الجزائرية في التنمية: قراءة في الأبعاد**

 إن ما حققته المرأة من انجازات ونجاحات في مجال التعليم تحديدا، وإكتساحها مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية العامة وتقلدها مناصب حساسة،وتمركزها العالي في قطاعات معينة أدى إلى تحول كبير في مكانتها الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل. وخلال السنوات الأخيرة تشهد الجزائر تفوق كبير للإناث على الذكور في جميع الميادين الأكاديمية تقريباً، فعدد الطالبات في الجامعات الجزائرية يعرف تزايدا مطردا، وهو نتيجة منطقية لتفوق البنات بصفة مستمرة على الذكور في شهادة البكالوريا، كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم(04): نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة من 2006 إلى 2014**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **نسبة الذكـــــــور (%)** | **نسبة البنــــــــات (%)** |
| 2006 | 37.14 | 62.86 |
| 2007 | 36.01 | 63.99 |
| 2008 | 33 | 67 |
| 2009 | 42.18 | 57.82 |
| 2010 | 35.27 | 64.73 |
| 2011 | 34.65 | 65.35 |
| 2012 | 34.62 | 65.38 |
| 2013 | 36.01 | 63,99 |
| 2014 | 38.33 | 61,67 |

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

 توضح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق،أن تفوق الإناث على الذكور في التعليم في تصاعد مستمر عام بعد عام، وهو ما يعكسه حجم التفوق النسائي الكبير في البكالوريا، وكذا حجم العزوف الذكوري عن الدراسة. وقد توصل **الباحث عبد القادر لقجع** في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، إلى أن البنات أصبحوا أكثر حرصا على دراستهن من الذكور. وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة؛ التحرر من الرقابة العائلية، وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية([[27]](#endnote-27)).

وكشفت بعض إحصائيات عن ارتفاع كبير لنسبة تواجد الجنس اللطيف في قطاعات الخدمات العمومية، وبتفوق واضح على نظرائهن الرجال، حيث أن عدد النساء يفوق بكثير عدد الرجال في قطاعات هامة أبرزها قطاعي الصحة والتعليم. وكشفت الدراسات أن الكوادر النسائية في قطاع الصحة بلغت 65 %، مقابل نسبة لا تتعدى 35 للرجال، أما في قطاع التربية فإن الأمور لا تختلف كثيرا بنسبة بلغت 62 %. وهو ما يعني أن عددهن هو ضعف عدد الرجال في القطاعين، وكل رجل يقابله امرأتان، كما أن القطاعات الأخرى تعرف تواجدا قويا للنساء، على غرار قطاع القضاء بنسبة بلغت 42 % من مجموع القضاة([[28]](#endnote-28)).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع أبعاد و**دلالات ومؤشرات هامة في المستقبل**، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزايدا مطردا للعمالة النسوية، وهو ما يؤكده تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات حول المرأة العاملة في الجزائر، والذي يشير إلى أن الفئة النشطة النسوية مافتئت تزداد، حيث انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية.

وأمام هذا المسار التصاعدي لتولي المرأة للمناصب، واحتلالها مكانة معتبرة جدا في مختلف مجالات الحياة، بل وتتفوق في بعض المجالات على الرجل،يمكن القول أن الواقع يتغير بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الأغلب الآخذ في التطور والانتشار، وتؤكد التوقعات لآفاق 2020 بأن نسبة النساء العاملات ستتضاعف مرتين بالنسبة للرجال ([[29]](#endnote-29))، مما يوحي أن عصر السيطرة النسائية بدأت بوادره تلوح في الأفق، وهذا مؤشر خطير عن انسحاب نصف المجتمع الآخر من الحياة العامة وتحوّله إلى طاقة معطلة.

**- خلاصـــــــــــــــــــــة:**

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، فلا يمكن أن نحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كيف لا والمرأة  تشكل نصف سكان الجزائر، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا، على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفه مشلول.

كما يمكن القول أن إدماج المرأة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية للدولة وترقية دورها، لا يجب أن يكون تنفيذا لإلتزامات دولية واستجابة لضغوط **المنظمات النسوية المتطرفة([[30]](#footnote-3)\*)**، بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي في التنمية، بشكل لا يتعارض وخصوصية المجتمع ونسقه القيمي، وهذا انطلاقا من أن أدوار الرجال والنساء تختلف من ثقافة إلى أخرى.

* **مراجع الدراسة :**
1. - قاموس البدر : **قاموس عربي عربي** ، دار البدر الساطع للنشر و التوزيع ، ط2 ،الجزائر ، 2005 . ص 208 [↑](#endnote-ref-2)
2. - شلوفي فريدة : **المرأة المقاولة في الجزائر** : رسالة ماجستير غير منشورة ، ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008-2009- ص 38. [↑](#endnote-ref-3)
3. - كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار نهضة مصر للطباعة ، مصر 1988 ، ص60 [↑](#endnote-ref-4)
4. - جوير إبراهيم بن مبارك : **عمل المرآة في المنزل و خارجه** ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 1995 ، ص17 [↑](#endnote-ref-5)
5. - PNUD(1992),"**defining and measuring of development**",new York,p11. [↑](#endnote-ref-6)
6. - سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص22. [↑](#endnote-ref-7)
7. - محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص32. [↑](#endnote-ref-8)
8. - وسيلة السبتي، **المرجع السابق**، ص5. [↑](#endnote-ref-9)
9. - علـي عبــد الله العــرادي: **دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين"** ، ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD XIII" تحت عنوان "العوملة المتمركزة على التنمية: نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة" الدوحة – قطر 21– 26أبريل 2012، ص 3 [↑](#endnote-ref-10)
10. - بشرى العامري: **مفاهيم ومقاربات حول النساء**، انظر على الموقع : <http://mouminate.net/ar/document/3413.shtml> تاريخ 09-10-2015 [↑](#endnote-ref-11)
11. - بشرى العامري: نفس المرجع. [↑](#endnote-ref-12)
12. - مصطفى زايد: **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1982)**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1986، ص 258. [↑](#endnote-ref-13)
13. - المصدر وزارة التربية : **وهي إحصائيات خاصة بنسبة عدد البنات المسجلة لاجتياز شهادة البكالوريا** (النظاميين والأحرار) لسنة 2015 [↑](#footnote-ref-2)
14. - الجمهوريـــــــة الجزائريــــة الديمقراطيــة الشعبيـــة، **قانون الأسرة**: أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27/02/2005، يعدل ويتمم القانون رقم 84-11،الصادر في 9 يونيو1984. [↑](#endnote-ref-14)
15. - الجمهوريـــــــة الجزائريــــة الديمقراطيــة الشعبيـــة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: **المرأة الجزائرية ... واقع ومعطيات**، ص 10. [↑](#endnote-ref-15)
16. - الجمهوريـــــــة الجزائريــــة الديمقراطيــة الشعبيـــة، قانون الجنسية: المعدل بالأمر رقم 01-05 المؤرخ في27 2005/02/2 المعدل والمتمم للأمر رقم 86-70 المؤرخ في 1970/12/15 المتضمن قانون الجنسية. [↑](#endnote-ref-16)
17. - Pierre Colin: Sous-développement, identité et réalité, édition Gallimard, Paris,1998,P228. [↑](#endnote-ref-17)
18. - فتحي بالحاج: **المرأة رهان للحداثة العربية**،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الموقع:<http://www.mokarabat.com/s6656.htm> بتاريخ: 29-09-2015 [↑](#endnote-ref-18)
19. - السعيد عواشرية: **الأسرة الجزائرية إلى أين**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة باتنة، العدد 12، جوان2005، ص28. [↑](#endnote-ref-19)
20. - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص 41. [↑](#endnote-ref-20)
21. -الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا والأولى عربيا في مجال التمثيل النسوي بالبرلمان، على الموقع:<http://www.elmaouid.com/index.php/national> بتاريخ: 29-09-2015 [↑](#endnote-ref-21)
22. - مرغاد لخضر وحاجي فطيمة : **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة العدد 13 جوان 2013، ص 178. [↑](#endnote-ref-22)
23. - الديوان الوطني للإحصاء،نشرية الثلاثي الرابع 2013. [↑](#endnote-ref-23)
24. - عشراتي سليمان: **الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007،ص ص250- 248. [↑](#endnote-ref-24)
25. - فتحي بالحاج، مرجع سابق. [↑](#endnote-ref-25)
26. - تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2005 بعنوان: "**نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" .** [↑](#endnote-ref-26)
27. - Abdel Kader Lakjaa: **La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspérations sociétaires**, centre de documentation économique et sociale, Alger 2007 , P 09. [↑](#endnote-ref-27)
28. - جريدة الفجر ، انظر : <http://www.al-fadjr.com/ar/rtila/299520.html> ، تاريخ الاطلاع 09 أكتوبر 2015 [↑](#endnote-ref-28)
29. - منير مباركية: **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، كركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص 189. [↑](#endnote-ref-29)
30. \* - تتبنى بعض المنظمات النسويّة المتطرفة فلسفة النوع الاجتماعي (الجندر)، وتسعى الفلسفة الجندريّة إلى تماثل كامل بين الذكر والأنثى، وترفض الاعتراف بوجود الفروقات والتقسيمات، حتى تلك التي يمكن أن تستند إلى أصل الخلق والفطرة. و لا تقبل هذه الفلسفة بالمساواة التي تراعي الفروقات بين الجنسين، بل تدعو إلى التماثل بينهما في كل شيء. وتنظر هذه المنظمات إلى اهتمام المرأة بشؤون المنزل على أنه نوع من أنواع التهميش لها، وترى في الأسرة إطارا تقليديا، يجب الانفكاك منه، وتؤمن بأن من حق الإنسان أن يغيّر هويته الجنسيّة وأدواره المترتبة عليها. [↑](#footnote-ref-3)